الجمهورية العربية السورية

مجلس النقد والتسليف

قـرار رقـم (٥٩٧/م ن / ب٤)

مجلس النقد والتسليف ،

بناء على أحكام القانون رقم /٢٣/ لعام٢٠٠٢،

واستنادا إلى "*مبادئ إدارة مخاطر الائتمان*" الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية فـي أيلـول عـام ٢٠٠٠، وإلـى الإجراءات السليمة لتقييم القروض والمخاطر الائتمانية الصادر عن اللجنة في حزيران ٢٠٠٦،

والى المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة " الصادرة عن اللجنة المذكورة في أيلول عام ٢٠٠٦،

وتماشيا مع الممارسات المصرفية السليمة،

وعلى مذاكرته في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٩،

يقـرر ما يلـي:

مـادة ١- اعتماد التعليمات والنماذج الخاصة بنظام تصنيف مخاطر الديون وتكوين المخصصات والاحتياطيات الخاص بها (المرفقة بهذا القرار) والطلب إلى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية العمل على تطبيق وتنفيـذ ما ورد فيها.

مـادة ٢- يجب على المصارف العاملة الالتزام بتكوين المخصصات المتوجبة على تسهيلاتها الائتمانية القائمة، باسـتثناء مخصص التدني على الديون المنتجة والاحتياطي العام لمخاطر التمويل حيث يمكن للمصـارف تغطيـة نسـبة ٥٠% من القيمة الواجب تكوينها بدءاً من نهاية عام ٢٠٠٩ على أن تصل هذه النسبة إلى ١٠٠% في نهاية عام ٢٠١٠.

مـادة ٣- على المصارف تزويد مصرف سورية المركزي/ مديرية مفوضية الحكومة ربعياً بواسـطة أقـراص مدمجـة (CD) إضافة إلى نسخة ورقية موقعة أصولاً، بوضعيات تصنيف الديون المحددة وفق النماذج المرفقة بهـذه التعليمات وذلك خلال خمسة عشر يوماً من الشهر الذي يلي انتهاء كل ربع، مصادق عليها من قبـل المـدقق الخارجي ومرفقة بشهادة تبين رأيه في مدى كفاية الاحتياطي والمخصصات للتسـهيلات الائتمانيـة وتعليـق الفوائد/العوائد والعمولات ومدى مطابقتها لهذه التعليمات.

مـادة ٤- يطبق هذا القرار اعتباراً من البيانات المالية الخاصة بنهاية عام ٢٠٠٩.

مـادة ٥- يتم تحديد تاريخ التزام المصارف العامة بالبند ١١ من الأحكام العامة الواردة ضمن المادة الخامسة من التعليمات المرفقة بعد التنسيق مع وزارة المالية بهذا الخصوص باعتبارها الضامن قانوناً لديون مؤسسات القطاع العام.

مـادة ٦- يلغـى العمـل بـالقرار رقـم ٩٤/م ن/ب٤ تـاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩ والقـرار رقـم ٢٤٦/م ن/ب٤ تـاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٦.

مـادة ٧- يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٩ /٢٠٠٩/١٢

رئيس مجلس النقد و التسليف

الدكـتور أديب ميـالـة

مصدق

رئيس مجلس الوزراء

المهندس محمد ناجي عطري

أمين سر مجلس النقد والتسليف

ليلى طنوس